

الإسلام سجل التشريع الكوني للإنسان



حقائق هامة وخطيرة في رحاب الكون والحياة وهي:

أ- وحدة المبدأ: أـ سبأـ نهـ . بـ وحدة الخلقـ على تعدد أفرادهـ - جـ وحدة النـظام الذي يـحكم العـالم بـأسـرهـ . دـ وحدة الغـاية وـالاتـجـاه إـلـى أـنـهـ . وبـهـذه النـظرـةـ - نـظـرةـ الـوـحدـةـ وـالـتـوحـيدـ - نـصـلـ إـلـى صـرـورـةـ خـصـوـعـ الإـنـسـانـ وـارـتـبـاطـهـ بـهـذـهـ المـبـادـئـ - وـحدـةـ المـبـادـأـ وـالـخـلـقـ وـالـنـظـامـ وـالـغـاـيـةـ - وـدـخـولـهـ فـيـ الإـطـارـ الـجـامـعـ لـلـوـجـودـ ، وـانتـظـامـهـ فـيـ خـطـ المـبـادـأـ وـالـنـظـامـ وـالـغـاـيـةـ ، وـلـيـسـيرـ مـعـهـ عـلـىـ خـطـ الشـرـيعـةـ الإـلـهـيـةـ الـتـيـ تصـوـغـ لـهـ النـظـامـ وـالـغـاـيـةـ قـاـنـونـاـ يـمـلـأـ كـلـ وـجـودـهـ وـيـسـتوـعـ بـمـخـلـفـ نـشـاطـهـ: (ثـُمـ " جـَعـَلـَنـَّاكـ عـَلـَىـ شـَرـِيعـَةـ مـِنـ الـأـمـرـ فـَاتـَتـَبـعـهـاـ وـلـاـ تـَتـَبـعـ أـهـوـاءـ الـسـَّذـِينـ لـاـ يـَعـُلـمـُونـ) (الـجـاثـيـةـ / 18ـ) .

الـإـرـادـةـ وـالـلتـزـامـ: عـنـدـمـاـ نـتـحـدـثـ عـنـ هـذـهـ الـوـحدـةـ الـكـوـنـيـةـ الـعـامـةـ لـنـصـلـ إـلـىـ اـسـتـنـتـاجـ ضـرـورـةـ وـجـودـ قـاـنـونـ كـوـنـيـ لـلـإـنـسـانـ يـحـكـمـ نـشـاطـهـ، وـيـنـظـمـ عـلـاقـاتـهـ، وـيـصـوـغـ مـحتـواـهـ الذـاـتـيـ سـلـوكـاـ وـعـمـلاـ،

عـنـدـمـاـ نـتـحـدـثـ عـنـ ذـلـكـ لـاـبـدـ" لـنـاـ مـنـ أـنـ نـمـيـزـ بـيـنـ الـلـتـزـامـ الـإـنـسـانـيـ الـإـرـادـيـ وـبـيـنـ الـخـضـوعـ الـمـادـيـ الـقـسـريـ. فـالـإـنـسـانـ يـمـلـكـ الـاختـيـارـ وـالـقـدرـةـ عـلـىـ التـطـابـقـ مـعـ هـذـاـ الـقـانـونـ الـكـوـنـيـ

الـمـنـتـزـعـ مـنـ طـبـيـعـةـ الـوـجـودـ الـإـنـسـانـيـ لـيـنـظـمـ مـسـارـهـ الـاجـتمـاعـيـ وـيـمـارـسـ حـيـاتـهـ وـعـلـاقـاتـهـ عـلـىـ أـسـاسـ

منه، فيعتبر عن طريق الالتزام بهذا النظام الإلهي عن كل محتواه وكوامنه، وما تنتهي عليه ذاته من إمكانات النشاط والإبداع والكمال، ومظاهر الحياة بطريقة إرادية. وبعبارة أخرى يستطيع الإنسان أن يصوغ نشاطه بممارسة اختيارية وفق تصميم قانوني يكفل بناء هيكل الحياة ويحفظ لها خيرها وأهدافها السامية بين كائنات الوجود. وهذا التصميم القانوني يجب أن يكون تشريعاً متاماً بمقتضاه وأهدافه مع طبيعة الفطرة وأحاسيس الإنسان وحاجاته، بحيث يستوعبها جمياً، وينظمها تنظيماً دقيقاً ليوفر للإنسان خيره وسعادته. وقد جاءت الشريعة الإسلامية صياغة قانونية لقواعد الحياة، والطبيعة الإنسانية. فصارت بمقتضى ذلك هي السجل الحاوي لكل مبادئ التنظيم والنشاط المنسجمة مع الحياة ونظام الوجود الإنساني، قال تعالى: .. فِطْرَةَ الَّهِ الَّتِي فَطَرَ النَّاسَ عَلَيْهَا لَا تَبْدِيلَ لِخَلْقِ الَّهِ ذَلِكَ الدِّينُ الْقَيْمُمُ وَلَكُنْ أَكُثْرَ النَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ (الروم/ 30). (شَرَعَ لَكُمْ مِنَ الدِّينِ مَا وَصَّى بِهِ رَبُّكُمْ وَاللَّهُ ذَي أَوْحَى إِلَيْكُمْ وَمَا وَصَّى إِلَيْكُمْ إِنَّمَا وَصَّى بِهِ إِبْرَاهِيمَ وَمُوسَى وَعِيسَى أَنْ أَقِيمُوا الدِّينَ وَلَا تَتَفَرَّقُوا فِيهِ كَبُرَ عَلَى الْمُشْرِكِينَ مَا تَدْعُوهُمْ إِلَيْهِ الَّهُ يَعْلَمُ مَنْ يَسْأَءُ وَيَهْدِي إِلَيْهِ مَنْ يُنَذِّبُ) (الشورى/ 13). (وَأَنَّ هَذَا صِرَاطِي مُسْتَقِيمًا فَمَا تَبْغُوا وَلَا تَتَّبِعُوا السُّبُلَ فَتَفَرَّقُ بِكُمْ عَنْ سَبِيلِهِ ذَلِكُمْ وَصَّاكُمْ بِهِ لَعَلَّكُمْ تَذَكَّرُونَ) (الأنعام/ 153). - مراحل الوجود القانوني: وتبين هذه الحقيقة: حقيقة أنّ الإسلام هو سجل التشريع الكوني للإنسان، وهو الصيغة التشريعية الكاشفة عن قانون الطبيعة الإنسانية. تبين هذه الحقيقة على أن في هذا الوجود الإنساني حقائق وقوانين تحكم به وتسيّره، وهو بدون هذه القوانين والأنظمةفوضى وعبث وفساد. وإن نحن تابعنا حالات ظهور هذه القوانين، ومراحل تتحققها في حياة الإنسان نجدها كغيرها من قوانين الطبيعة تتجسد وتظهر في ثلاث صيغ وجودية في عالم الإنسان وهي: 1- الصيغة الموضوعية: للقوانين الإنسانية صيغة موضوعية تحكم في ذات الوجود الإنساني العقلي والنفسي والمادي، وهي قائمة بذاتها، مثلها كمثل قوانين المادة الطبيعية التي تحكم في تنظيم العالم المادي من حيث واقعيتها واستقلالها وترابطها وترتيب نتائجها وآثارها.. إلخ. فللتفكير قواعد وقوانين يجري عليها، وللنفس قواعد وقوانين وغايات تعمل وفقها وتحكم بحركتها واتجاهها. وللجسم قوانين وقواعد وغايات وحاجات تسيطر على نشاطه وفعالياته، وللعلاقات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية قواعد وقوانين تحكم بها وتحدد نتائجها.. إلخ. 2- الصيغة العلمية: أو المرحلة العقلية لهذه القوانين والحقائق التي تحكم في حياة الإنسان، وهي مرحلة احاطة العلم بهذه القوانين والتوفير الكامل على كشفها وانتزاعها من موضوعاتها كما

تنزع قواعد النحو والفيزياء والفلك.. إلخ من مواضعها وموارد انتباها. 3- عملية الصياغة القانونية: أو التعبير اللغوي المعبر عن معنى القوانين وأهدافها، بطريقة يفهمها الإنسان المكلف بها ليجري حياته، ويبني علاقاته، وينظم سلوكه ونشاطه الفردي والاجتماعي على أساسها. والمراحل الثلاث التي يمر بها التشريع ليست مقدورة بصيغتها الحقيقة إلا لخالق الوجود وحده، فهو خالق الإنسان وهو الخالق للقوانين والأنظمة، وهو العالم بها، والمحيط بكل وقائعها والمصدق في التعبير عنها، يعكس الإنسان المشرع فعلمه وقدرته محدودة في اكتشاف القانون والنظام الطبيعي للحياة، إضافة إلى انتقاء صفة النزاهة والموضوعية عنه في حالة تعامله مع القانون، فهو يزيدّه لصالحه أو لصالح فئة معينة، ولا يعبر عن الحقيقة القانونية بصيغتها العلمية والموضوعية. والأدلة كثيرة ومتعددة على ذلك. مثالها أنَّ الإنسان عندما اكتشف ضرر الخمر، والزنا والربا والاحتكار.. إلخ لم يحرم شيئاً من ذلك، ولم يستفد من الحقيقة العلمية المكتشفة، بل تماهى في مغالطة الحقيقة وطمس معالمها، لذا كان اختصاص الحكم والتشريع به وحده هو الطريق لإنقاذ الإنسان وانتشاله من هاوية السقوط، لأنَّ إِنَّهُوَ الْمَطْرِيفُ الْخَبِيرُ (الملك/ 14). وإنَّ سبحانه هو القادر على إيصال ما يريد إيصاله للإنسان بالطريقة التي يفهمها الإنسان، ويستطيع التعامل معها عن طريق الوحي والأنبياء، بعد أن تصاغ بهيأة لفظية واضحة المعنى والدلالة وبهذا جاءت الشرائع والرسالات الإلهية جمِيعاً ناطقة وداعية: (وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ رَسُولٍ إِلَّا بِلِسَانٍ قَوْمِهِ لِيُبَيِّنَ لَهُمْ...) (إبراهيم/ 4). (الر كِتَابُ أَنْزَلْنَاهُ إِلَيْكَ لِتُخْرِجَ النَّاسَ مِنَ الطُّمَّامَاتِ إِلَى النُّورِ بِإِذْنِ رَبِّهِمْ إِلَى صِرَاطِ الْعَزِيزِ الْحَمَيْدِ) (إبراهيم/ 1). (إِنَّهُدَّا إِلَيْهِنَّ يَهُدِي لِتَّهْدِي هِيَ أَقْوَمُ وَيُبَشِّرُ الْمُؤْمِنِينَ الْمَدِينَ الْقُرْآنَ يَهُدِي لِتَّهْدِي هِيَ أَقْوَمُ وَيُبَشِّرُ الْمُؤْمِنِينَ الْمَدِينَ بَعْدَمَلْوَنَ الصَّالِحَاتِ أَنَّ لَهُمْ أَجْرًا كَبِيرًا) (الإسراء/ 9). وصدق الإمام الصادق (ع) حين قال: "القرآن عهد الله إلى خلقه، فقد ينبغي للمرء المسلم أن ينظر في عهده، وأن يقرأ منه في كل يوم خمسين آية" [1]. فمن هذا المنطلق صور لنا القرآن الكريم حقيقة التشريع الإلهي الذي يبشر به الأنبياء، بأزمه الحقيقة الوجودية المتسبة مع طبيعة الوجود الإنساني، وكشف لنا عن عدم صلاحية غيره من قانون أو نظام أو منهج لاستيعاب الحياة وتنظيمها، إلا أن تبدل طبيعة الإنسان، أو تغير هيأة الحياة، لأنَّ هذا الدين هو التصميم الإلهي الموافق لطبيعة الفطرة، وللتراكيب الإنساني المتعدد الجوانب قال تعالى: (سُنَّةُ اللَّهِ الَّتِي قَدْ خَلَقَتْ مِنْ قَبْلِهِ وَلَمَنْ تَرَجَدَ لِسُنْنَةُ اللَّهِ تَبَدَّلْ يَلَا) (الفتح/ 23). (وَاتْمَلُ مَا أُوحِيَ إِلَيْكَ مِنْ كِتَابٍ رَبِّكَ لَا مُبَدِّلَ لَهُ)

لِكَلِمَاتِهِ وَلَنْ تَجِدَ مِنْ دُونِهِ مُلْتَحَدًا) (الكهف/ 27). (وَتَمَّتْ كَلِمَةُ رَبِّكَ صِدْقًا وَعَدْلًا لِمُبَدَّلِ لِكَلِمَاتِهِ وَهُوَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ) (الأنعام/ 115). (أَمْ تُرِيدُونَ أَنْ تَسْأَلُوا رَسُولَكُمْ كَمَا سُئَلَ مُوسَى مِنْ قَبْلِهِ وَمَنْ يَتَبَدَّلْ إِلَكُفْرَ بِالإِيمَانِ فَقَدْ ضَلَّ سَوَاءَ السَّبِيلِ) (البقرة/ 108). (وَلَوْ اتَّبَعَ الْحَقَّ أَهْوَاهُمْ لَفَسَدَتِ السَّمَاءُ وَالْأَرْضُ وَمَنْ فِيهِنَّ بَلْ أَتَيْنَاهُمْ بِذِكْرِهِمْ فَهُمْ عَنْ ذِكْرِهِمْ مُعْنَوْنَ) (المؤمنون/ 71). وهكذا جاء القرآن بآياته ومفاهيمه، ليكشف عن العيون سحب العمى، ويزكي عن العقول شبهات الوهم والجهل الذي يصور للإنسان قدرته على ارتجال نظام اعتباطي حسب رغبته وهواف، وليدرك الإنسان أن نظاماً كهذا العبث المرتجل لا يمكنه أن يحل مشكلته أو ينظم نشاطه وعلاقاته الفردية أو الاجتماعية المختلفة. لأنَّ القانون في هذه الحال لم يقم على أساس موضوعية، وليس له حقيقة واقعية يجري عليها سوى تصور الإنسان وخيالاته. فنحن لو سألنا المشرع الوضعي مثلاً لماذا جعلت الغرامة مائة دينار أو السجن لمدة سنة عقوبة لهذه الجريمة، أو تلك؟ وهل تقوم مثل هذه العقوبة على أساس موازنة قيمة وجودية دقيقة، بحيث يكون طرف الجزاء في المعادلة التشريعية يساوي طرف الجريمة من حيث حجمها وأثرها الخارجي في الواقع الاجتماعي، أو ردتها النفسي، بحيث تكون كافية للردع، وعادلة في اقرار موازنة الحساب بين الأطراف الداخلة في الحكم؟ وعلى أي أساس بنيت تقديرك، واستنتاجك، وتشريعك لهذه العقوبة؟ لو طرحتنا عليه مثل هذه الأسئلة.. لما استطاع أن يضع لنا الجواب العلمي الدقيق، ولما استنتجنا من الحوار معه إلا أنَّه يخرص ويتحبظ، ويضع ويشرع بلا ميزان ولا قياس، ودون أن يدرك أنَّه يمارس بعمله التشريع هذا عملية احداث وجودية عابثة في نظام الحياة، تعاكس منطق العدالة وتتناقض مبادئ الوجود. وأنَّ مثل هذا التشريع يحدث بأثره السلبي خلاً كونياً بموازنة الحق والعدل الذي قامت على أساسه كل حقيقة في هذا الوجود: (شَهِدَ اللَّهُ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ وَالْمَلَائِكَةُ وَأُولُو الْعِلْمِ قَاتِلًا بِالْقِسْطِ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ) (آل عمران/ 18).

وصدق أم القائل: (وَإِنْ تُطْعِعْ أَكْثَرَ مَنْ فِي الْأَرْضِ بُهْتَنْتُمْ وَكَعَنْ سَبِيلِ اللَّهِ إِنْ يَتَبَعَ عُونَ إِلَّا الظَّنَّ وَإِنْ هُمْ إِلَّا يَخْرُصُونَ) (الأنعام/ 116).

الها متن:

[1] - السيد الخوئي، البيان في تفسير القرآن، ص45.